

ROYAUME DU MAROC



المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

PRESS BOOK

Couverture du colloque de l'INE sur :

« **L'évaluation en éducation et formation** »

22-23 Octobre 2015

Octobre 2015

Sommaire

22/10/2015



Souss24.ma

عزيزمان يدعو إلى "قبول جماعي للتقييم" تطورا لمنظومة التربية

23/10/2015



Assahraa Al Maghribia

1/20 عمر عزيزمان : عملية التقييم التربوي ليست مجرد رصد للاختلالات



LE MATIN DU SAHARA

1/30 L'évaluation , pierre angulaire de toute réforme du système éducatif

0/24 L'évaluation, pierre angulaire de toute réforme du système éducatif

24/10/2015



ASSABAH

3/24 عزيزمان : التقييم الجماعي ضروري لتطوير التعليم



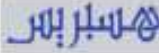
Assahraa Al Maghribia

0/24 عمر عزيزمان: عملية التقييم التربوي ليست مجرد رصد للاختلالات



ELJADIDATODAY.COM

0/24 عمر عزيزمان: عملية التقييم التربوي ليست مجرد رصد للاختلالات



HESPRESS

0/24 عزيزمان يدعو إلى "قبول جماعي للتقييم" تطورا لمنظومة التربية



MAGHRESS.COM

0/24 عمر عزيزمان: عملية التقييم التربوي ليست مجرد رصد للاختلالات

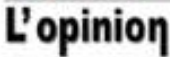
27/10/2015



AL MASSAE

20/24 المجلس الأعلى يفتح سيرة التقييم في التربية والنكويين

28/10/2015



L'OPINION

1/16 Améliorer la performance de l'école marocaine

عزيمان يدعو إلى "قبول جماعي للتقييم" تطورا لمنظومة التربية

كتب في 22 أكتوبر 2015 في: [مدارات](#) | تعليقات 0 :



عزيمان يدعو إلى "قبول جماعي للتقييم" تطورا لمنظومة التربية

بعد الإعلان عن رؤيته الإستراتيجية لإصلاح المنظومة التربوية، التي تمتد من 2015 إلى 2030، يسعى المجلس الأعلى للتربية والتكوين إلى مواكبة إستراتيجيته بعملية تقييم، من أجل الرقي بجودة المدرسة المغربية. وقال رئيس المجلس، عمر عزيمان، إن ثمة ضرورة للقبول الجماعي بالتقييم، بوصفه قيمة تهدف إلى التطوير والتقدم والارتقاء، وبقدرته على الإسهام في تقوية التعبئة حول قضايا المدرسة.

وأضاف عزيمان، في كلمة ألقاها في افتتاح ندوة دولية ينظمها المجلس الأعلى للتربية والتكوين بالرباط، اليوم الخميس وغدا الجمعة، حول موضوع: "التقييم في التربية والتكوين.. المقاربات والرهانات والتحديات"، (أضاف أن التقييم يجب أن يتم بناء على أدوات ومؤشرات مؤسسة منهجيا وعلميا، متعارف عليها دوليا، تتسم بالموضوعية والشفافية والمصادقية، وتأخذ بعين الاعتبار شروط المنظومة التربوية والمؤسسات وتطلعات المجتمع وتحديات العصر.

ودعا عزيمان المؤسسات المشرفة على التربية والتكوين والبحث العلمي إلى "التبادل المنتظم والإصغاء المتفاعل، المبني على تحقيق قيمة مضافة"، مع الهيئة المضطلة بالتقييم، لافتا إلى أن عملية التقييم ليست مجرد رصد للاختلالات، بل ينبغي أن يتجه دورها إلى أبعد من ذلك، وذلك بالرصد القبلي للصعوبات، واستدراك التعثرات، وتثمين الانجازات، وتوطيد المكتسبات وتطويرها، والبحث المستمر عن كل ما من شأنه أن يدفع بالمنظومة التربوية نحو تحسين أداؤها ومردوديتها.

من جهتها، قالت مديرة الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين، رحمة بورقية، إن الهيئة الوطنية للتقييم تلتزم بتطبيق توصيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين، المُتضمنة في إستراتيجيته الممتدة ما بين 2015 و2030، وفق المهام المخولة لها في قانون المجلس، مشيرة إلى أن إرساء قواعد التقييم سيكون مبنيا على الاستفادة من المكتسبات المترجمة، والانجازات المحققة، سواء في المحيط الوطني أو الدولي، والانفتاح على الأنظمة التقييمية الوطنية والدولية.

وأضافت بورقية أنّ المنظومة التربوية مطالبة بالاستجابة لمبدأ المحاسبة الدستورية والثقافية، مؤكدة أن التقييم يأتي لتنظيم سير الإستراتيجية المتبعة وحسن تدبيرها، داعية إلى أن تتلاءم الدولة مع “عولمة التربية، وأن يتمّ اعتمادُ التناوب على التقييم الداخلي للمؤسسات والتقييم الخارجي، ومعتبرة أنّ الهدف من التقييم هو الدفع بالسياسة العمومية في مجال التربية إلى الأمام ووضع التربية على سكة الجودة.

رئيسة الهيئة الوطنية للتقييم أشارت إلى أنّ عددا من البلدان المتقدمة لم تشهد أنظمتها التربوية قفزة نوعيّة إلا بعد إجراء “تقييمات صادمة”، نظير الولايات المتحدة الأمريكية، التي عرفت صحوة للإصلاح سنة 1983، عقب صدور خلاصات تقييم بعنوان “الأمّة تواجه مخاطر”، يُحذّر من ضعف الارتقاء بالنظام التربوي الأمريكي. وأضافت بورقية أنّ مثل هذا النوع من التقييمات يجب أن يوّد لدى الأمّة صحوة لإعادة النظر في عمل جامعاتها ومدارسها.

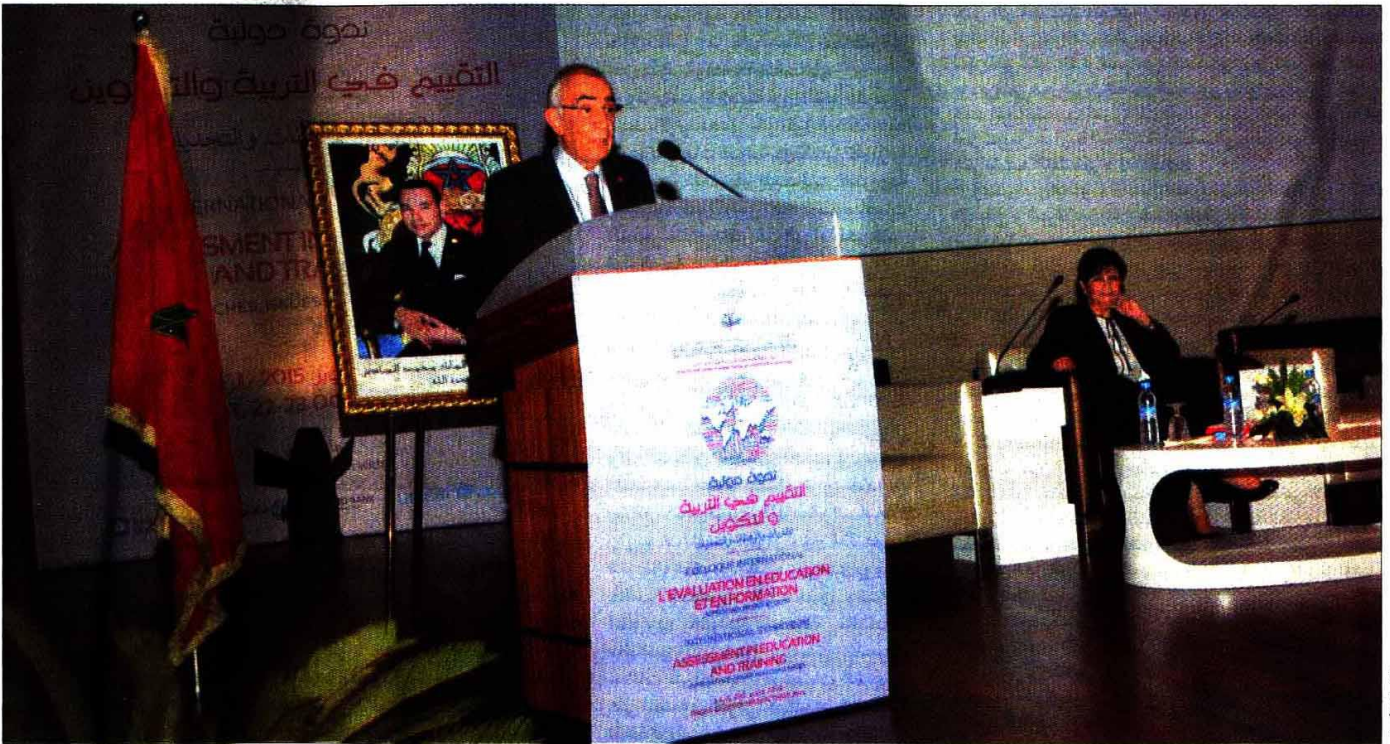
وأكدت رئيسة الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين أنّ الإصلاح العميق للمنظومة التربوية في المغرب يستدعي الاستفادة من خبرات الهياكل الوطنية والدولية للتقييم، بغيّة الوصول إلى إصلاح عميق للورش، كما شددت على أنّ التقييم لا يجب أن ينحصر فقط على المقارنة مع المنظومات الدولية، رغم مصداقية الدراسات التي تقيّمها، ذلك “أننا نريد تبني التوجّهين معا، خدمة للإصلاح”، تقول بورقية.

<http://souss24.ma/?p=10960>

ملتقى دولي بالرباط لتبادل التجارب الدولية

عمر عزيمان: عملية التقييم التربوي ليست مجرد رصد للاختلافات

رحمة بورقية: التقييم التربوي يجب ألا ينحصر في قراءة المقارنات الدولية



كارتونش

الجماعي بالتقييم بوصفه قيمة تهدف إلى التطوير والتقدم والارتقاء، وثقافة تتوخى التجديد المستمر في تجاوب مع المستجدات، ومجالا للبحث العلمي التخصصي الدائم، لا سيما في ميدان التربية والتكوين.

02

للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، أمس الخميس، بالرباط حول موضوع "التقييم في التربية والتكوين: المقاربات والرهانات والتحديات"، إن عملية التقييم نابعة من قناعة المجلس بأربعة مقومات، يتجلى الأول في ضرورة القبول

القبلي للصعوبات، واستدراك التعثرات وتتمين الإنجازات وتوطيد المكتسبات وتطويرها، والبحث المستمر عن كل ما من شأنه أن يدفع بالمنظومة التربوية نحو تحسين أدائها ومردوديتها. وقال عزيمان، في افتتاح أشغال الملتقى الدولي، الذي نظّمته الهيئة الوطنية

عزيزة الفرقاوي

أكد عمر عزيمان، رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين، أن عملية التقييم ليست مجرد رصد للاختلافات، وأن دورها ينبغي أن يتجه أبعد من ذلك، وأساسا نحو الرصد

ملتقى دولي بالرباط لتبادل التجارب الدولية

عمر عزيمان: عملية التقييم التربوي ليست مجرد رصد للاختلافات

رحمة بورقية: التقييم التربوي يجب ألا ينحصر في قراءة المقارنات الدولية

بتقافة الفاعلين، والسياسات التربوية وتاريخها، وأنظمة الحكامة، والصراعات حول القيم، ودرجة التعبئة المجتمعية حول مشروع تربوي يُسائل الحاضر من أجل مدرسة وجامعة المستقبل.

وترى مديرة الهيئة أن التقييم التربوي يجب ألا ينحصر على قراءة تقف عند حدود المقارنات الدولية، بل ينبغي تعزيزها بدراسات تقييمية للسياقات التربوية بمنهجية، مستفاداً من تعدد الاختصاصات لتفسير نتائج المقارنات الدولية لكي تثير قرار السياسات العمومية.

وأبرزت أن التقييم يجب أن يخضع دائماً لمقاربة بقظة وانعكاسية وبناءة، حتى لا يصبح مجرد ممارسة روتينية تمنح السلطة للمقيمين، وأنه لن يكون نافعا ومفيدا إلا إذا شكل تلك الآلية المحفزة، التي تدفع النظام التربوي وكل الفاعلين فيه إلى تجديد وتحسين المكتسبات بصفة مستمرة ومستدامة، وتدفع لحسن تسيير المدرسة والجامعة.

ويهدف الملتقى الدولي حول التقييم في التربية والتكوين، المنظم على مدى يومين، حسب المنظمين، إلى تبادل وتشارك التجارب الدولية المتعلقة بالتقييم، والتفكير في سبل ووسائل تأسيس علاقات شراكة مع المؤسسات الشبيهة على المستوى الدولي، كما يهدف إلى تملك ثقافة التقييم من طرف فاعلي نظام التربية والتكوين والبحث العلمي الوطني.



(كروتوش)

المتوفرة لوضعها رهن إشارة الورش الكبير والعميق للإصلاح. واعتبرت بورقية، في كلمة بالمناسبة، أن أهمية دور التقييم كآلية ناظمة للسياسات العمومية، يجب ألا تنسيتها أن أزمة التربية والتكوين مرتبطة بالسير الداخلي لنظام التربية والتكوين، وبمعايير خارجية يجب أخذها بعين الاعتبار في كل تقييم. واستحضرت عوامل تتعلق

المشرفة على التربية والتكوين والبحث العلمي، والمقوم الرابع في الإقتناع بقبرة التقييم على الإسهام في تقوية التعبئة حول قضايا المدرسة. من جهتها، أبرزت رحمة بورقية، مديرة الهيئة الوطنية للتقييم، أن الإصلاح العميق للتربية بالمغرب، من خلال تطبيق الرؤية الاستراتيجية، يستدعي حشد كل الهياكل الوطنية والدولية للتقييم

وعلميا، ومتعارف عليها دوليا، تتسم بالموضوعية والشفافية والمصدقية، وتأخذ بعين الاعتبار شروط المنظومة التربوية والمؤسسات، وتطلعات المجتمع وتحديات العصر.

وحدد المقوم الثالث في مأسسة التبادل المنتظم والإصغاء المتفاعل، المبني على تحقيق قيمة مضافة، بين الهيئة المضطلعة بالتقييم وبين القطاعات والمؤسسات

عزيزة الغرفاوي

أكد عمر عزيمان، رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين، أن عملية التقييم ليست مجرد رصد للاختلافات، وأن دورها ينبغي أن يتجه أبعد من ذلك، وأساسا نحو الرصد القبلي للصعوبات، واستدراك التعثرات وتثمين الإنجازات وتوطيد المكتسبات وتطويرها، والبحث المستمر عن كل ما من شأنه أن يدفع بالمنظومة التربوية نحو تحسين أدائها ومروبيتها.

وقال عزيمان، في افتتاح أشغال الملتقى الدولي، الذي نظّمته الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، أمس الخميس، بالرباط، حول موضوع "التقييم في التربية والتكوين: المقارنات والرهانات والتحديات"، إن عملية التقييم نابعة من قناعة المجلس بضرورة مقومات، يتجلى الأول في ضرورة القبول الجماعي بالتقييم بوصفه قيمة تهدف إلى التطوير والتقدم والارتقاء، وثقافة تتوخى التجديد المستمر في تجاوب مع المستجدات، ومجالا للبحث العلمي التخصصي الدائم، لا سيما في ميدان التربية والتكوين.

أما المقوم الثاني، يضيف رئيس المجلس، فيكمن في اعتماد آليات وأنوات ومؤشرات للتقييم، مؤسسة منهجيا

Colloque international

L'évaluation, pierre angulaire de toute réforme du système éducatif

Le renouveau du système éducatif passe nécessairement par la mise en place d'un système d'évaluation. Il s'agit d'un élément crucial pour la réussite de toute réforme du système d'éducation. Tel a été le constat majeur dressé lors du colloque international sur l'évaluation du système éducatif. Les intervenants à cette rencontre ont été unanimes à souligner l'importance de l'évaluation comme mécanisme de développement et d'amélioration de la qualité de ce système. Le colloque tenu, hier à Rabat, sur le thème «L'évaluation en éducation et en formation : approches, enjeux et défis», à l'initiative de l'instance nationale d'évaluation auprès du Conseil national de l'éducation, a été une occasion pour mettre en lumière la place prépondérante qu'occupe l'évaluation dans toute stratégie de réforme des systèmes d'éducation. La tenue de cette manifestation scientifique internationale est tombée à point nommé. Elle intervient dans un contexte marqué par le débat national sur les dysfonctionnements du système de l'éducation.



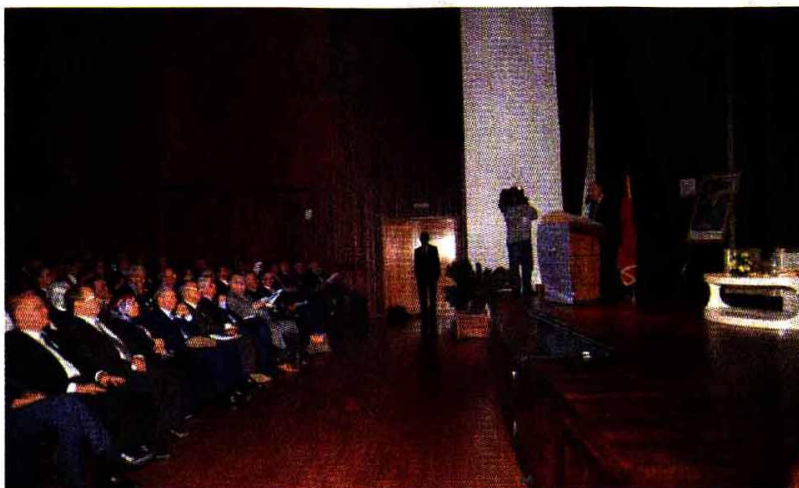
Ph. Kartouch

Colloque international

L'évaluation, pierre angulaire de toute réforme du système éducatif

«L'évaluation en éducation et en formation : approches, enjeux et défis», tel a été le thème du colloque international, tenu hier à Rabat à l'initiative de l'Instance nationale d'évaluation auprès du Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique. Une rencontre dont l'objectif est de mettre la lumière sur le rôle de l'évaluation de la politique d'éducation dans la mise à niveau, la performance et la modernisation du système d'éducation et de formation.

Le renouveau du système éducatif passe nécessairement par la mise en place d'un système d'évaluation. Il s'agit d'un élément crucial pour la réussite de toute réforme du système d'éducation. Tel a été le constat majeur fait lors du colloque international sur l'évaluation du système éducatif. Les intervenants à cette rencontre ont été unanimes à souligner l'importance de l'évaluation comme mécanisme de développement et d'amélioration de la qualité du système éducatif. Le colloque tenu, hier à Rabat, sur le thème «L'évaluation en éducation et en formation : approches, enjeux et défis», à l'initiative de l'instance nationale d'évaluation (INE) auprès du CSEFRS, a été une occasion pour mettre en lumière la place prépondérante qu'occupe l'évaluation dans toute stratégie de réforme des systèmes d'éducation. La tenue de cette manifestation scientifique internationale tombe à point nommé. Elle intervient dans un contexte marqué par le débat national sur les dysfonctionnements du système de l'éducation. Cette rencontre coïncide aussi avec l'adoption par le Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique (CSEFRS) de la vision stratégique de la réforme couvrant les 15 prochaines années. Une feuille de route qui a fait de l'évaluation un outil déterminant garantissant le succès de la réforme de l'école marocaine, comme l'a souligné Omar Azziman, président du CSEFRS. Et d'ajouter qu'il est nécessaire, à partir de maintenant, de mettre l'évaluation au cœur des préoccupations pour la mise en œuvre de la vision stratégique et pour la gestion de la réforme afin de garantir toutes les chances de réussite pour ce chantier fondamental d'avenir. En effet, la mise en place des dispositifs d'évaluation pour accompagner l'implémentation de la vision figurait parmi



Omar Azziman : «L'évaluation scientifique et objective place les décideurs et l'ensemble des acteurs éducatifs devant la réalité de l'éducation et de la formation.» Ph. Kartouch

les recommandations du CSEFRS. Il est à rappeler que l'élaboration de la vision stratégique de la réforme s'est basée sur les résultats de l'évaluation approfondie des treize dernières années de mise en œuvre de la chartre nationale d'éducation de formation. Aujourd'hui, le CSEFRS est convaincu de la nécessité d'aller de l'avant dans cette démarche d'évaluation pour la réussite de ce chantier national. Cette conviction s'appuie sur bon nombre de fondements. Il s'agit principalement de l'importance de l'évaluation comme valeur visant l'évolution, la mise à niveau et le progrès, comme a fait savoir Omar Azziman. Car «l'évaluation scientifique et objective place les décideurs et l'ensemble des acteurs éducatifs devant la réalité de l'éducation et de la formation. Cela permettra aussi d'initier un débat élargi et constructif autour des moyens facilitant l'amélioration de la performance des institutions d'éducation», a expliqué Omar Azziman, qui reste convaincu que «l'évaluation n'est pas une simple énumération des dysfonctionnements, puisque son rôle va plus loin, vers l'identification anticipée des difficultés, la prévention des contraintes, la valorisation des réalisations, la consécration des acquis et leur promotion ainsi que la recherche permanente de l'amélioration de la performance du système éducatif». ■

Soumaya Bencherki

La tenue de cette manifestation scientifique intervient dans un contexte marqué par le débat national sur les dysfonctionnements du système de l'éducation.

L'évaluation, pierre angulaire de toute réforme du système éducatif

Omar Azziman : «l'évaluation scientifique et objective place les décideurs et l'ensemble des acteurs éducatifs devant la réalité de l'éducation et de la formation.» Ph. Kartouch «L'évaluation en éducation et en formation : approches, enjeux et défis», tel a été le thème du colloque international, tenu hier à Rabat à l'initiative de l'Instance nationale d'évaluation auprès du Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique. Une rencontre dont l'objectif est de mettre la lumière sur le rôle de l'évaluation de la politique d'éducation dans la mise à niveau, la performance et la modernisation du système d'éducation et de formation. Le renouveau du système éducatif passe nécessairement par la mise en place d'un système d'évaluation. Il s'agit d'un élément crucial pour la réussite de toute réforme du système d'éducation. Tel a été le constat majeur fait lors du colloque international sur l'évaluation du système éducatif. Les intervenants à cette rencontre ont été unanimes à souligner l'importance de l'évaluation comme mécanisme de développement et d'amélioration de la qualité du système éducatif. Le colloque tenu, hier à Rabat, sur le thème «L'évaluation en éducation et en formation : approches, enjeux et défis», à l'initiative de l'instance nationale d'évaluation (INE) auprès du CSEFRS, a été une occasion pour mettre en lumière la place prépondérante qu'occupe l'évaluation dans toute stratégie de réforme des systèmes d'éducation. La tenue de cette manifestation scientifique internationale tombe à point nommé. Elle intervient dans un contexte marqué par le débat national sur les dysfonctionnements du système de l'éducation. Cette rencontre coïncide aussi avec l'adoption par le Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique (CSEFRS) de la vision stratégique de la réforme couvrant les 15 prochaines années. Une feuille de route qui a fait de l'évaluation un outil déterminant garantissant le succès de la réforme de l'école marocaine, comme l'a souligné Omar Azziman, président du CSEFRS. Et d'ajouter qu'il est nécessaire, à partir de maintenant, de mettre l'évaluation au cœur des préoccupations pour la mise en œuvre de la vision stratégique et pour la gestion de la réforme afin de garantir toutes les chances de réussite pour ce chantier fondamental d'avenir. En effet, la mise en place des dispositifs d'évaluation pour accompagner l'implémentation de la vision figurait parmi les recommandations du CSEFRS. Il est à rappeler que l'élaboration de la vision stratégique de la réforme s'est basée sur les résultats de l'évaluation approfondie des treize dernières années de mise en œuvre de la charte nationale d'éducation de formation. Aujourd'hui, le CSEFRS est convaincu de la nécessité d'aller de l'avant dans cette démarche d'évaluation pour la réussite de ce chantier national. Cette conviction s'appuie sur bon nombre de fondements. Il s'agit principalement de l'importance de l'évaluation comme valeur visant l'évolution, la mise à niveau et le progrès, comme a fait savoir Omar Azziman. Car «l'évaluation scientifique et objective place les décideurs et l'ensemble des acteurs éducatifs devant la réalité de l'éducation et de la formation. Cela permettra aussi d'initier un débat élargi et constructif autour des moyens facilitant l'amélioration de la performance des institutions d'éducation», a expliqué Omar Azziman, qui reste convaincu que «l'évaluation n'est pas une simple énumération des dysfonctionnements, puisque son rôle va plus loin, vers l'identification anticipée des difficultés, la prévention des contraintes, la valorisation des réalisations, la consécration des acquis et leur promotion ainsi que la recherche permanente de l'amélioration de la performance du système éducatif».

عزيمان: التقويم الجماعي ضروري لتطوير التعليم

قال عمر عزيمان، رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، إن المجلس أضحى يتوفر على رؤية إستراتيجية جديدة، تدرج التقييم، آلية حاسمة لضمان نجاح إصلاح المدرسة المغربية. وأكد عزيمان، خلال كلمة له في افتتاح الملتقى الدولي حول تقييم التربية والتكوين: المقاربات، الرهانات والتحديات أول أمس (الخميس) بالرباط، أنه يجب قبول مبدأ التقويم الجماعي، لأنه يهدف إلى تطوير المنظمة التربوية، ويعتمد أدوات ومؤشرات القياس العلمي، ويركز على التبادل المنتظم والإصغاء المتفاعل، وعلى الإقناع بقدرة التقييم على الإسهام في تقوية التعبئة حول قضايا المدرسة.

ومن جهة أخرى، قالت رحمة بورقية، مديرة الهيئة الوطنية للتقييم، إن ما تقوم به إدارتها يستند على تراكم معرفي ونظري، وعلى وجود طلبات لأجل تحسين أداء المؤسسات المدرسية والجامعية.

وأكدت بورقية أن المنظومة التربوية المغربية مطالبة بالاستجابة لمقتضيات المسؤولية والمحاسبة التي يقرها الدستور المغربي 2011، واعتماد الشفافية والأداء الجيد التي يقتضيه التدبير العمومي، كما أن التقييم المنجز سيساهم إلى الدفع بالسياسات العمومية إلى اتخاذ التدابير الملموسة، والعمل إلى وضع المدرسة فوق سكة الجودة، مشيرة إلى أن المغرب دخل نادي الدراسات الدولية التي تشرف عليها الجمعية الدولية للتقييم في 1999، لتدقيق مكتسبات التلاميذ، لكنها لم تحدث نقاشاً عمومياً. وشددت بورقية على أن أزمة التربية والتعليم بالمغرب مرتبطة من جهة بالسير الداخلي لنظام التربية والتكوين، ومن جهة أخرى بعوامل خارجية يجب أخذها بعين الاعتبار في كل تقييم، مستحضرة ثقافة الفاعلين والسياسات التربوية وتاريخاً وأنظمة الحكامة، والصراع حول القيم، والسياقات الاجتماعية والاقتصادية للمدارس والجامعات، ودرجة التعبئة المجتمعية حول مشروع تربوي يسائل الحاضر من أجل مدرسة وجامعة المستقبل.

واقترحت بورقية الجمع بين مقارنة دولية نابغة من «المختبر العالمي للتربية»، ومن النقاش الداخلي بالمغرب، لأجل خدمة الإصلاح المستمر للتربية والتكوين، مؤكدة أن التقييم يجب أن يخضع دائماً لمقاربة يقظة وانعكاسية وبناءة، حتى لا يصبح مجرد ممارسة روتينية.

أحمد الأرقام

عمر عزيما: عملية التقييم التربوي ليست مجرد رصد للاختلالات

قال عزيما، في افتتاح أشغال الملتقى الدولي، الذي نظّمته الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، أمس الخميس، بالرباط، حول موضوع "التقييم في التربية والتكوين: المقاربات والرهانات والتحديات"، إن "عملية التقييم نابعة من فناعة المجلس بأربعة مقومات، يتجلى الأول في ضرورة القبول الجماعي بالتقييم، بوصفه قيمة تهدف إلى التطوير والتقدم والارتقاء، وثقافة تتوخى التجديد المستمر في تجاوب مع المستجدات، ومجالا للبحث العلمي التخصصي الدائم، لا سيما في ميدان التربية والتكوين". أما المقوم الثاني، يضيف رئيس المجلس، فيكمن في اعتماد آليات وأدوات ومؤشرات للتقييم، مؤسسة منهجيا وعلميا، ومتعارف عليها دوليا، تتسم بالموضوعية والشفافية والمصدقية، وتأخذ بعين الاعتبار شروط المنظومة التربوية والمؤسسات، وتطلعات المجتمع وتحديات العصر. وحدد المقوم الثالث في مأسسة التبادل المنتظم والإصغاء المتفاعل، المبني على تحقيق قيمة مضافة، بين الهيئة المضطعة بالتقييم وبين القطاعات والمؤسسات المشرفة على التربية والتكوين والبحث العلمي، والمقوم الرابع في الاقتناع بقدرة التقييم على الإسهام في تقوية التعبئة حول قضايا المدرسة. من جهتها، أبرزت رحمة بورقية، مديرة الهيئة الوطنية للتقييم، أن الإصلاح العميق للتربية بالمغرب، من خلال تطبيق الرؤية الاستراتيجية، يستدعي حشد كل الهياكل الوطنية والدولية للتقييم المتوفرة لوضعها رهن إشارة الورش الكبير والعميق للإصلاح. واعتبرت بورقية، في كلمة بالمناسبة، أن "أهمية دور التقييم كآلية ناظمة للسياسات العمومية، يجب ألا تنسى أن أزمة التربية والتكوين مرتبطة بالسير الداخلي لنظام التربية والتكوين، وب عوامل خارجية وجب أخذها بعين الاعتبار في كل تقييم". واستحضرت عوامل تتعلق بثقافة الفاعلين، والسياسات التربوية وتاريخها، وأنظمة الحكامة، والصراعات حول القيم، ودرجة التعبئة المجتمعية حول مشروع تربوي يُسائل الحاضر من أجل مدرسة وجامعة المستقبل. وترى مديرة الهيئة أن التقييم التربوي يجب ألا ينحصر على قراءة تفق عند حدود المقارنات الدولية، بل ينبغي تعزيزها بدراسات تقييمية للسياقات التربوية بالمنهجية، مستفاد من تعدد الاختصاصات لتفسير نتائج المقارنات الدولية لكي تنير قرار السياسات العمومية. وأبرزت أن التقييم يجب أن يخضع دائما لـ "مقاربة يقظة وانعكاسية وبناءة، حتى لا يصبح مجرد ممارسة روتينية تمنح السلطة للمقيمين"، وأنه "لن يكون نافعا ومفيدا إلا إذا شكل تلك الآلية المحفزة، التي تدفع النظام التربوي وكل الفاعلين فيه إلى تجديد وتحسين المكتسبات بصفة مستمرة ومستدامة، وتدفع لحسن تسيير المدرسة والجامعة". ويهدف الملتقى الدولي حول التقييم في التربية والتكوين، المنظم على مدى يومين، حسب المنظمين، إلى تبادل وتشارك التجارب الدولية المتعلقة بالتقييم، والتفكير في سبل ووسائل تأسيس علاقات شراكة مع المؤسسات الشبيهة على المستوى الدولي. كما يهدف إلى تملك ثقافة التقييم من طرف فاعلي نظام التربية والتكوين والبحث العلمي الوطني.

عمر عزيمان: عملية التقييم التربوي ليست مجرد رصد للاختلالات

أكد عمر عزيمان، رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين، أن عملية التقييم ليست مجرد رصد للاختلالات، وأن دورها ينبغي أن يتجه أبعد من ذلك، وأساسا نحو الرصد القبلي للصعوبات، واستدراك العثرات وتثمين الإنجازات وتوطيد المكتسبات وتطويرها، والبحث المستمر عن كل ما من شأنه أن يدفع بالمنظومة التربوية نحو تحسين أداؤها ومردوديتها. قال عزيمان، في افتتاح أشغال الملتقى الدولي، الذي نظمتها الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، أمس الخميس، بالرباط، حول موضوع "التقييم في التربية والتكوين: المقاربات والرهانات والتحديات"، إن "عملية التقييم نابعة من قناعة المجلس بأربعة مقومات، يتجلى الأول في ضرورة القبول الجماعي بالتقييم، بوصفه قيمة تهدف إلى التطوير والتقدم والارتقاء، وثقافة تتوخى التجديد المستمر في تجاوز مع المستجدات، ومجالا للبحث العلمي التخصصي الدائم، لا سيما في ميدان التربية والتكوين". أما المقوم الثاني، يضيف رئيس المجلس، فيكمن في اعتماد آليات وأدوات ومؤشرات للتقييم، مؤسسة منهجيا وعلميا، ومتعارف عليها دوليا، تتسم بالموضوعية والشفافية والمصداقية، وتأخذ بعين الاعتبار شروط المنظومة التربوية والمؤسسات، وتطلعات المجتمع وتحديات العصر. وحدد المقوم الثالث في مأسسة التبادل المنتظم والإصغاء المتفاعل، المبني على تحقيق قيمة مضافة، بين الهيئة المضطلعة بالتقييم وبين القطاعات والمؤسسات المشرفة على التربية والتكوين والبحث العلمي، والمقوم الرابع في الافتتاح بقدرته التقييم على الإسهام في تقوية التعبئة حول قضايا المدرسة. من جهتها، أبرزت رحمة بورقية، مديرة الهيئة الوطنية للتقييم، أن الإصلاح العميق للتربية بالمغرب، من خلال تطبيق الرؤية الاستراتيجية، يستدعي حشد كل الهياكل الوطنية والدولية للتقييم المتوفرة لوضعها رهن إشارة الورش الكبير والعميق للإصلاح. واعتبرت بورقية، في كلمة بالمناسبة، أن "أهمية دور التقييم كآلية ناظمة للسياسات العمومية، يجب ألا تنسينا أن أزمة التربية والتكوين مرتبطة بالسير الداخلي لنظام التربية والتكوين، وبمعايير خارجية يجب أخذها بعين الاعتبار في كل تقييم". واستحضرت عوامل تتعلق بثقافة الفاعلين، والسياسات التربوية وتاريخها، وأنظمة الحكامة، والصراعات حول القيم، ودرجة التعبئة المجتمعية حول مشروع تربوي يسائل الحاضر من أجل مدرسة وجامعة المستقبل. وترى مديرة الهيئة أن التقييم التربوي يجب ألا ينحصر على قراءة تقف عند حدود المقارنات الدولية، بل ينبغي تعزيزها بدراسات تقييمية للسياقات التربوية بمنهجية، مستقاة من تعدد الاختصاصات لتفسير نتائج المقارنات الدولية لكي تنير قرار السياسات العمومية. وأبرزت أن التقييم يجب أن يخضع دائما ل"مقاربة يقظة وانعكاسية وبناءة، حتى لا يصبح مجرد ممارسة روتينية تمنح السلطة للمقيمين"، وأنه "لن يكون نافعا ومفيدا إلا إذا شكل تلك الآلية المحفزة، التي تدفع النظام التربوي وكل الفاعلين فيه إلى تجديد وتحسين المكتسبات بصفة مستمرة ومستدامة، وتدفع لحسن تسيير المدرسة والجامعة". ويهدف الملتقى الدولي حول التقييم في التربية والتكوين، المنظم على مدى يومين، حسب المنظمين، إلى تبادل وتشارك التجارب الدولية المتعلقة بالتقييم، والتفكير في سبل ووسائل تأسيس علاقات شراكة مع المؤسسات الشبيهة على المستوى الدولي. كما يهدف إلى تملك ثقافة التقييم من طرف فاعلي نظام التربية والتكوين والبحث العلمي الوطني.

عزيمان يدعو إلى "قبول جماعي للتقييم" تطورا لمنظومة التربية

بعد الإعلان عن رؤيته الإستراتيجية لإصلاح المنظومة التربوية، التي تمتدّ من 2015 إلى 2030، يسعى المجلس الأعلى للتربية والتكوين إلى مواكبة إستراتيجيته بعملية تقييم، من أجل الرقيّ بجودة المدرسة المغربية. وقال رئيس المجلس، عمر عزيمان، إنّ ثمة ضرورة للقبول الجماعي بالتقييم، بوصفه قيمة تهدف إلى التطوير والتقدم والارتقاء، وبقدرته على الإسهام في تقوية التعبئة حول قضايا المدرسة. وأضاف عزيمان، في كلمة ألقاها في افتتاح ندوة دولية ينظمها المجلس الأعلى للتربية والتكوين بالرباط، اليوم الخميس وغدا الجمعة، حول موضوع: "التقييم في التربية والتكوين.. المقاربات والرهانات والتحديات"، (أضاف) أنّ التقييم يجب أن يتمّ بناء على أدوات ومؤشرات مؤسسة منهجيا وعلميا، متعارف عليها دوليا، تتسم بالموضوعية والشفافية والمصداقية، وتأخذ بعين الاعتبار شروط المنظومة التربوية والمؤسسات وتطلعات المجتمع وتحديات العصر. ودعا عزيمان المؤسسات المشرفة على التربية والتكوين والبحث العلمي إلى "التبادل المنتظم والإصغاء المتفاعل، المبني على تحقيق قيمة مضافة"، مع الهيئة المضطّعة بالتقييم، لافتنا إلى أنّ عملية التقييم ليست مجرد رصد للاختلالات، بل ينبغي أن يتجه دورها إلى أبعد من ذلك، وذلك بالرصد القبلي للضعوبات، واستدراك التعثرات، وتثمين الانجازات، وتوطيد المكتسبات وتطويرها، والبحث المستمر عن كلّ ما من شأنه أن يدفع بالمنظومة التربوية نحو تحسين أدائها ومردوديتها. من جهتها، قالت مديرة الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين، رحمة بورقية، إنّ الهيئة الوطنية للتقييم تلتزم بتطبيق توصيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين، المتضمنة في إستراتيجيته الممتدة ما بين 2015 و2030، وفق المهام المخوّلة لها في قانون المجلس، مشيرة إلى أنّ إرساء قواعد التقييم سيكون مبنيا على الاستفادة من المكتسبات المتراكمة، والانجازات المحققة، سواء في المحيط الوطني أو الدولي، والانفتاح على الأنظمة التقييمية الوطنية والدولية. وأضافت بورقية أنّ المنظومة التربوية مطالبة بالاستجابة لمبدأ المحاسبة الدستورية والثقافية، مؤكدة أنّ التقييم يأتي لتنظيم سير الإستراتيجية المتبعة وحسن تديرها، داعية إلى أن تتلاءم الدولة مع "عولمة التربية، وأن يتمّ اعتماد التناوب على التقييم الداخلي للمؤسسات والتقييم الخارجي، ومعتبرة أنّ الهدف من التقييم هو الدفع بالسياسة العمومية في مجال التربية إلى الأمام ووضع التربية على سكة الجودة. رئيسة الهيئة الوطنية للتقييم أشارت إلى أنّ عددا من البلدان المتقدمة لم تشهد أنظمتها التربوية قفزة نوعية إلا بعد إجراء تقييمات صادمة"، نظير الولايات المتحدة الأمريكية، التي عرفت صحوة للإصلاح سنة 1983، عقب صدور خُلاصات تقييم بعنوان "الأمّة تواجه مخاطر"، يُحذّر من ضعف الارتقاء بالنظام التربوي الأمريكي. وأضافت بورقية أنّ مثل هذا النوع من التقييمات يجب أن يولد لدى الأمّة صحوة لإعادة النظر في عمل جامعاتها ومدارسها. وأكدت رئيسة الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين أنّ الإصلاح العميق للمنظومة التربوية في المغرب يستدعي الاستفادة من خبرات الهياكل الوطنية والدولية للتقييم، بغية الوصول إلى إصلاح عميق للورش، كما شددت على أنّ التقييم لا يجب أن ينحصر فقط على المقارنة مع المنظومات الدولية، رغم مصداقية الدراسات التي تقيّمها، ذلك "أننا نريد تبني التوجهين معا، خدمة للإصلاح"، تقول بورقية.

عمر عزيما: عملية التقييم التربوي ليست مجرد رصد للاختلالات

قال عزيما، في افتتاح أشغال الملتقى الدولي، الذي نظّمته الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، أمس الخميس، بالرباط، حول موضوع "التقييم في التربية والتكوين: المقاربات والرهانات والتحديات"، إن "عملية التقييم نابعة من فناعة المجلس بأربعة مقومات، يتجلى الأول في ضرورة القبول الجماعي بالتقييم، بوصفه قيمة تهدف إلى التطوير والتقدم والارتقاء، وثقافة تتوخى التجديد المستمر في تجاوب مع المستجدات، ومجالا للبحث العلمي التخصصي الدائم، لا سيما في ميدان التربية والتكوين". أما المقوم الثاني، يضيف رئيس المجلس، فيمكن في اعتماد آليات وأدوات ومؤشرات للتقييم، مؤسسة منهجيا وعلميا، ومتعارف عليها دوليا، تتسم بالموضوعية والشفافية والمصدقية، وتأخذ بعين الاعتبار شروط المنظومة التربوية والمؤسسات، وتطلعات المجتمع وتحديات العصر. وحدد المقوم الثالث في مأسسة التبادل المنتظم والإصغاء المتفاعل، المبني على تحقيق قيمة مضافة، بين الهيئة المضطعة بالتقييم وبين القطاعات والمؤسسات المشرفة على التربية والتكوين والبحث العلمي، والمقوم الرابع في الاقتناع بقدرة التقييم على الإسهام في تقوية التعبئة حول قضايا المدرسة. من جهتها، أبرزت رحمة بورقية، مديرة الهيئة الوطنية للتقييم، أن الإصلاح العميق للتربية بالمغرب، من خلال تطبيق الرؤية الاستراتيجية، يستدعي حشد كل الهياكل الوطنية والدولية للتقييم المتوفرة لوضعها رهن إشارة الورش الكبير والعميق للإصلاح. واعتبرت بورقية، في كلمة بالمناسبة، أن "أهمية دور التقييم كآلية ناظمة للسياسات العمومية، يجب ألا تنسينا أن أزمة التربية والتكوين مرتبطة بالسير الداخلي لنظام التربية والتكوين، وب عوامل خارجية يجب أخذها بعين الاعتبار في كل تقييم". واستحضرت عوامل تتعلق بثقافة الفاعلين، والسياسات التربوية وتاريخها، وأنظمة الحكامة، والصراعات حول القيم، ودرجة التعبئة المجتمعية حول مشروع تربوي يُسائل الحاضر من أجل مدرسة وجامعة المستقبل. وترى مديرة الهيئة أن التقييم التربوي يجب ألا ينحصر على قراءة تفق عند حدود المقارنات الدولية، بل ينبغي تعزيزها بدراسات تقييمية للسياقات التربوية بالمنهجية، مستفاد من تعدد الاختصاصات لتفسير نتائج المقارنات الدولية لكي تنير قرار السياسات العمومية. وأبرزت أن التقييم يجب أن يخضع دائما ل"مقاربة يقظة وانعكاسية وبناءة، حتى لا يصبح مجرد ممارسة روتينية تمنح السلطة للمقيمين"، وأنه "لن يكون نافعا ومفيدا إلا إذا شكل تلك الآلية المحفزة، التي تدفع النظام التربوي وكل الفاعلين فيه إلى تجديد وتحسين المكتسبات بصفة مستمرة ومستدامة، وتدفع لحسن تسيير المدرسة والجامعة". ويهدف الملتقى الدولي حول التقييم في التربية والتكوين، المنظم على مدى يومين، حسب المنظمين، إلى تبادل وتشارك التجارب الدولية المتعلقة بالتقييم، والتفكير في سبل ووسائل تأسيس علاقات شراكة مع المؤسسات الشبيهة على المستوى الدولي. كما يهدف إلى تملك ثقافة التقييم من طرف فاعلي نظام التربية والتكوين والبحث العلمي الوطني.

فتح المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ملف التقييم في المدرسة المغربية حينما نظم يومي 22 و 23 من أكتوبر الجاري ندوة دولية في الموضوع لوضع هذا الملف في قلب الإصلاح التربوي الجديد. ويشمل التقييم، حسب تقرير مجلس عزيمة، الأسلاك الابتدائية والإعدادية والثانوية والتكوين المهني والتعليم العالي. بل إنه يشمل كل المتدخلين في الشأن التعليمي من مؤسسات ونيابات وأكاديميات جهوية.

نظم بشأنه ندوة دولية توقفت عند رهائاته وتحدياته

المجلس الأعلى يفتح سيرة التقييم في التربية والتكوين

والتعليم أن النظام التقييمي، الذي جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين خصوصاً، بشأن شهادة البكالوريا، لم يحقق النتائج المرجوة منه، على الرغم من أنه بني على خلفية تربوية سليمة. لذلك يجب إعادة النظر فيه. ومن أولى الخطوات التي جاء بها المجلس الأعلى في تصوره الأخير، إرساء إطار وطني للإشهاد، كفيل بتنظيم وتصنيف الشهادات والدبلومات، وفق شبكة مرجعية تحدها القطاعات المكلفة بالتربية والتكوين والبحث العلمي. من شأن هذا الإطار أن يضمن الشفافية والوضوح والمقارنة بين الشهادات على أساس دليل وطني للإشهاد، وأن يمكن من تحسين أدوات تقييم التحصيل الدراسي والتكويني، وأن يضيف عليها المزيد من المصادقية والنجاعة، وأن يتيح حركة سلسلة لحملة الشهادات والدبلومات، وطنياً وعلى الصعيد الدولي.

ولأن أنظمة الامتحان ترتبط في شق كبير منها بنظام التوجيه التربوي والمهني والجامعي، فقد أولى تقرير مجلس عزيمة هذا الشق العناية اللازمة بالدعوة إلى مراجعة شاملة لهذا النظام بتحديثه، وإعادة النظر في مفهومه وفي طرفيه وأساليبه الحالية، وإرساء رؤية وطنية مؤطرة له، وتوفير موارده، وتوفير الشروط اللازمة للنهوض به وبمقتضاه على النحو الأمثل، لتمكينه من الأضطلاع بأدواره التربوية الوظيفية، تأسيساً على استعدادات المتعلمين وميولهم وقدراتهم، بما يخدم المقاصد التنموية الشاملة.

وفي هذا الصدد، يتعين، حسب تقرير المجلس، في المدى القريب والمتوسط على الأكثر، العمل على منح التوجيه التربوي أدواراً جديدة تمكنه من القيام بمهام الدعم البيداغوجي المستدام، بالاعتماد المبرر على التوجيه، لمصاحبة المتعلم في بلورة مشروعه الشخصي، منذ السلك الابتدائي، إلى غاية التعليم العالي، ومصاحبة النبوغ والتفوق، وتعزيز التربية على الاختيار، وإرساء إطار للتوجيه من التعليم المدرسي نحو شعب التكوين المهني، يأخذ في الاعتبار المشروع الشخصي للتلميذ، وميوله نحو التكوين المهني، مع وضع البات للتوجيه داخل نظام التكوين المهني تعتمد معايير تراعي مؤهلات المتدرب وقدراته الفعلية، بالإضافة إلى تنوع أكثر للعرض التربوي بالتعليم الثانوي، بما يسمح بإعداد بكالوريا مهنية، تستند إلى أطر مرجعية لكفايات المهن والوظائف في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدماتية، وتؤهل الحاصلين عليها لولوج مختلف المسالك التقنية والإجراءات المهنية بالتعليم العالي أو التكوين المهني.

أما البات التوجيه التربوي، فيجب أن تعتمد على الروايات بدل العلامات، مع مراعاة ميول وقدرات المتعلمين مسبقاً، ومشاريعهم الشخصية، وتوفير بنيات وشروط العمل. وهو مجرد شق يعني عمليات التقييم لأداء التلاميذ، في الوقت الذي يعني التقييم أيضاً أداء المدرسين، والمؤسسات التعليمية وكل المتدخلين في شأن التربية والتكوين من أجل مدرسة جديدة.



عمر عزيمة رئيس المجلس الأعلى للتربية والبحث العلمي

احمد امشكح

اختار المجلس الأعلى للتربية والبحث العلمي أن يخصص نهاية الأسبوع الأخير لندوة دولية حول موضوع التقييم نظمت تحت شعار «التقييم في التربية والتكوين.. المقاربات والرهائات والتحديات»، وبذلك يكون مجلس عمر عزيمة قد فتح نافذة على شق أساسي يعني المدرسة المغربية التي لا تزال تعاني من إكراهات، إكراهات بعضها مرتبط بالظروف العامة لاستقبال المتعلمين، والبعض مرتبط بالمناهج المستعملة بدخل حجرات الدرس، فيما يشكل التقييم أيضاً إكراهاً كبيراً تظهر حدته مع اقتراب محطات امتحانات الشهادية التي تعرفها المدارس بشكل دوري.

يقول مدخل الورقة التقديمية للندوة: «إن التقييم أصبح جزءاً من مشاريع التربية والتكوين والبحث العلمي، فهو يهدف إلى مقارنة النتائج المحصل عليها خلال فترة تفعيل تلك المشاريع، مع المشاريع المتوقعة من أجل إدخال التعديلات اللازمة باعتباره وسيلة لتحقيق نتائج فعالة على التلاميذ..»

غير أنه يعني أيضاً، حسب ورقة ندوة المجلس الأعلى، أداء المؤسسات التعليمية والحكامة ومردودية المدرسين، ونسبة مشاركة الأطراف الفاعلة في المنظومة التربوية. وبذلك فهو يعني كل المستويات التعليمية في السلك الابتدائي والإعدادي والثانوي والمهني والعالي. ولا شك أن ندوة المجلس الأعلى، التي اختير لها يوماً 22 و 23 من أكتوبر الجاري حول التقييم، تطرح أمام المدرسة المغربية سؤال الجودة في هذا الشق الأساسي في المنظومة التعليمية، خصوصاً ما يتعلق منه بالامتحانات الشهادية.

فقد ظلت المدرسة المغربية تعتمد نظام «التقييم الفعلي للتعلم»، الذي جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والتي تؤكد معه الدراسات التربوية على تواجده أداء التلميذ المغربي في جميع المجالات. وهو ما يعني أن وضع المغرب مقلد في هذا الإطار مقارنة بنظامه تربوية أخرى مشابهة لمنظومتنا. لذلك كان لا بد من مساهلة للمؤسسات التعليمية، والذي يعتمد على تقيوم للمحطات الشهادية فقط دون أن يعبر الاهتمام الكافي لتحصي المتعلمين في المستويات الأخرى الانتقالية، كما أن معايير إجراء المراقبة المستمرة وتاثيرها، أصبح في حاجة لإعادة النظر، فحينما تم اعتماد نظام الامتحان «الجهوي» أولى البكالوريا مثلاً، كان ذلك من أجل تركيز التلاميذ على المواد المميزة للشعبة التي يدرس بها وإعاقهم من المواد غير المميزة لشعبهم، لكن الامتحان الجهوي أصبح، للأسف، برهن مصير العديد من التلاميذ في الحصول على البكالوريا. كما أن المراقبة المستمرة يجب أن تكون مرآة حقيقية لمستوى تحصيل التلاميذ لتحديد ما يمكن دعمه وتداركه، غير أن ما حدث، ومن خلال بعض المقاربات، أفسد المعنى والدور الحقيقيين للمراقبة المستمرة.



هو مجرد شق يصنع عمليات التقييم لأداء، التلاميذ، في الوقت الذي يصنع التقييم أيضاً أداء المدرسين، والمؤسسات التعليمية وكل المتدخلين في شأن التربية والتكوين من أجل مدرسة جديدة

التقييم وأهميته، من حيث التوجيهات التربوية والزمن والأنشطة والوظائف؛ وتبسيط ومعالجة البات التقييمي والدعم التربوي، ضماناً لتوفر المتعلمين على حد مقبول للنجاح. ومتابعة الدراسة فيما بين المستويات والأسلاك التعليمية، مع اعتماد آليات الروايات وشبكات التقييم الكيفي للكفايات والتعلم، وبطاقات المتحركات والتتبع الفردي للتعلم. وإعادة الاعتبار والمصادقية للامتحانات الشهادية، وخاصة البكالوريا، والرفع من جودتها، من خلال إعطاء الأولوية للامتحانات الموحدة، جهوياً ووطنياً، تحقيقاً لمبدأ الاستحقاق وتكافؤ الفرص، وإعادة النظر في كيفية إدراج المراقبة المستمرة في عمليات التقييم والامتحان.

لقد أدركت كل مكونات التربية

والنحو، على حساب مهارات مطلوب توفرها من خريجي القرن الجديد، مثل حل المشاكل، والعمل ضمن مجموعة، والتكنولوجيا، والإبداع، وزاد أن الأنظمة التعليمية في البلدان الغربية يسودها «منطق الاختبار»، الأمر الذي يتضخ من خلال «التتبع الصارم للتلاميذ في بداية المرحلة الثانوية، والدور المحوري لاختبارات ذات درجات عالية بدلاً من منطق التعلم، والحصول هي أن الجودة المفترضة في المدرسة كوابية إلى المجتمع، تظل رهانا صعب التحقيق.

هذه بعض المجالات التي كانت في حاجة من سائليها لتجاوز أخطالها، في أفق الوصول إلى درجة ربط المراقبة المستمرة بمستوى التحصيل الفعلي للمتعلمين، لذلك لم يفوت تقرير المجلس الأعلى للتكوين والبحث العلمي فرصة قراءة تجربة النظام التقييمي، الذي مرت عليه اليوم اثنتا عشرة سنة، ليخلص في اللجنة الخاصة التي تدولته إلى ضرورة إصلاح شامل لنظام التقييم والامتحانات، على نحو يكفل تكافؤ الفرص بين المتعلمين، استجابة مع شعار الإصلاح الذي يتحدث عن تكافؤ الفرص.

أما الصيغة، فهي بالعمل على تشجيع النبوغ والتفوق، بناء على معايير الاستحقاق، بإقرار نظام جديد للامتحانات، مع مراجعة أنظمة التقييم، من خلال توجيه العمليات التقييمية نحو الكفايات وتوظيف المعارف، وتوسيع إمكانات توظيف التقييم التكويني والتقييم الشخصي، أكثر من التقييم الجزئي، مع تحديد عتبة التعلات اللازمة للانتقال إلى المستوى الأعلى، بدل اعتماد منطق الخريطة المدرسية، ثم إعداد دلائل مرجعية دقيقة حسب المستويات والأسلاك، والأنشطة التقييمية، سواء الشخصية منها أو التكوينية أو الإشهادية أو المندرجة في إطار المراقبة المستمرة، وتخصيص المناهج والبرامج لحيز يتناسب ومكانة



كان لا بد من مساءلة النظام التقييمي والذي يهتم على تقويم للمحطات الإشهادية فقط دون أن يعبر الاهتمام الكافي لتحصي المتعلمين في المستويات الأخرى الانتقالية

لقد ظل نظام الامتحانات والتقييم يشكل إكراهاً حقيقياً في المدرسة المغربية خصوصاً حينما يتعلق بالامتحانات الشهادية، والتي تتوزع اليوم في نظامنا التعليمي على شهادة الدروس الابتدائية، ثم شهادة الدروس الإعدادية، وصولاً إلى شهادة البكالوريا في سنتها الأولى مع امتحان إسهادي جهوي، ثم الثانية مع امتحان إسهادي وطني. وفي كل هذه المحطات لا تزال الإكراهات تصنف المغرب ضمن الدول التي لا تولى هذا الشق التعليمي التربوي الكثير من الأهمية، ومن ذلك ما سبق أن كشف عنه تقرير للبنك الدولي حول الموضوع، عرض فيه أرقاماً صادمة تقول إن جل الدول العربية تركز، في امتحاناتها، على أهمية مواضيع مثل الجبر والجغرافيا

Evaluation en éducation et en formation

Améliorer la performance de l'école marocaine

La grande famille de l'Education nationale et de la Recherche scientifique a été, il y a quelques jours au rendez-vous d'un important colloque international consacré à l'évaluation en éducation et en formation : approches, enjeux et défis.

Organisée par le Conseil supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche scientifique, les 22 et 23 octobre à Rabat, cette rencontre, qui a vu la participation d'éminentes personnalités nationales et étrangères du monde de l'éducation, de la formation, de la recherche scientifique, des universitaires, des managers et des décideurs politiques,... a été un moment fort de par sa symbolique, son contenu et le contexte dans laquelle elle se tient.

Le Professeur Omar Azzimane, président dudit Conseil, qui a donné le coup d'envoi aux travaux de ce colloque international, en fin pédagogue, homme d'écoute et de dialogue, a saisi cette occasion pour dire tout l'espoir et les perspectives que la vision stratégique de la réforme 2015-2013, ouvrent devant les générations futures et également pour le processus de réformes dans son ensemble.

En reconnaissance des efforts déployés par le Conseil supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche scientifique grâce à la mobilisation et à l'engagement de ses équipes dont les résultats sont,



aujourd'hui, source d'admiration et d'émerveillement, il n'y a aucun doute que l'échange autour de l'évaluation en éducation et en formation est une avancée notoire dans le chemin de la qualité de notre système éducatif et du relèvement du niveau de performance de l'école marocaine. Un investissement décisif, en droite ligne de la vision éclairée

de Sa Majesté le Roi Mohammed VI qui veille de plus près sur le grand chantier de la réforme du système éducatif afin d'engager la jeunesse dans les valeurs du savoir, de la connaissance et de la recherche.

Dans cette perspective et à travers les résultats que va générer l'évaluation et le suivi permanents,

tout indique que le vaste chantier de réforme, dans lequel notre pays est engagé, montre déjà ses effets : une véritable transparence et une bonne gouvernance de la gestion, l'amélioration du contenu de la formation, une ouverture sur les innovations, renforcement de l'écoute, de l'échange et du travail en partenariat,... pour ne citer

que ces axes.

Des leviers forts pour l'école de l'excellence et pour laquelle le Conseil supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche scientifique a mis les moyens et consent d'énormes investissements dont un chacun mesure aujourd'hui, la portée et la dimension à travers l'organisation de ce colloque international, notamment.

Cette rencontre, haut lieu de réflexion, d'échange et de débats entre professeurs émérites, experts, chercheurs, professionnels, managers et décideurs autour de questions majeures se focalisant sur les cadres théoriques et les approches de l'évaluation et de l'accréditation, sur le cadre institutionnel de l'évaluation dans une perspective comparative, sur les acquis des élèves et processus d'apprentissage et sur les résultats des évaluations des politiques publiques, a été foncièrement une contribution fort positive qui crédite la vision stratégique de la réforme 2015-2030 de toutes les chances du succès.

Essence d'une logique à laquelle Sa Majesté avait appelé « ...fondée sur la réactivité des apprenants et axée sur le renforcement de leurs compétences propres et la possibilité qui leur est donnée de déployer leur créativité et leur inventivité, d'acquiescer des savoir-faire et de s'imprégner des règles de vivre ensemble dans le respect de la liberté, de l'égalité, de la diversité et de la différence ».

Là est le véritable challenge !

Mohamed BEROUAL